التقدم المحرز في تنفيذ
إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاما

اجتماع فريق الخبراء لمراجعة التقرير الإقليمي: أيلول /سبتمبر 2019

1 - التقدم المحرز في تمكين المرأة في المنطقة العربية

الجلسة الثالثة

مقدمة

يعرض التقرير الاتجاه الإقليمي للتقدم المحرز في تمكين النساء والفتيات في الدول العربية خلال السنوات الخمس الماضية على كل مجال من مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر لمنهاج بيجين والتي تم تجميعها في ستة ابعاد شاملة تسلط الضوء على مواطن الالتقاء بين إعلان ومنهاج عمل بيجين وأجندة 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

التقرير لا يهدف إلى تجميع للتقارير الوطنية وحصر إنجازات الدول ولكن يهدف التقرير إلى إلقاء الضوء على التطورات على المستوى الإقليمي ككل وإلى رصد التوجهات الإقليمية العامة في مجال المساواة بين الجنسين.

قامت المؤسسات الدولية والإقليمية الداعمة للمساواة بين الجنسين في المنطقة العربية بجهود ملحوظة في مساندة جهود الدول وفي تقديم مبادرات من شأنها إحداث تقدم في ملف تمكين المرأة العربية والمساواة بين الجنسين (لم يتم حصر هذه الجهود).

كشفت التقارير الوطنية للدول العربية عن إنجازات جوهرية في بعض المجالات بينما ظلت بعض المجالات الأخرى في حاجة إلى مزيد من الاهتمام في السنوات القادمة، كما كشفت التقارير عن تفاوتات بين الدول في درجة التقدم المحرز، ويُلقي التحدي الماثل أمام الدول التي تعاني من الصراعات بظلاله على النساء والفتيات بشكل أكثر حدة.

التقدم المحرز في تمكين المرأة في المنطقة العربية

أولاً: التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق

ثانياً: القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية

ثالثاً: التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية

رابعاً: المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين

خامساً: المجتمعات المسالمة التي لا يُهمّش فيها أحد

سادساً: الحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها

تجميع مجالات الاهتمام الحاسمة الواردة في منهاج عمل بيجين

مجالات الاهتمام الحاسمة	1	2	3	4	5	6
المرأة والفقر	✓	✓				
تعليم المرأة وتدريبها		✓				
المرأة والصحة		✓				
العنف ضد المرأة			✓			
المرأة والنزاع المسلح					✓	
المرأة والاقتصاد	✓					
المرأة في السلطة وصنع القرار				✓		
الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة				✓		
الحقوق الإنسانية للمرأة	✓	✓	✓	✓	✓	✓
المرأة ووسائل الإعلام			✓	✓		
المرأة والبيئة						✓
الطفلة الأنثى	✓	✓	✓	✓	✓	✓

1	التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق	4	المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين
2	القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية	5	المجتمعات المسالمة التي لا يُهمّش فيها أحد
3	التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية	6	الحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها

أولاً: التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق

أولاً: التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق

تعزيز المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بدور المرأة في العمل بأجر

إعادة توزيـع الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتعزيز التوفيق بين الاسرة والعمل

تمييز ضد المرأة في الترقي لاسيما في القطاع الخاص
انخفاض مساهمة المرأة في قوة العمل
ارتفاع معدلات البطالة بين الاناث لاسيما الشابات
العنف ضد المرأة في المجال العام وفي أماكن العمل
ضعف المساندة المجتمعية والأسرية للمرأة العاملة للموازنة بين العمل والأسرة
القوالب النمطية والانساق الاجتماعية

المشاركة في القوة العاملة عام 2018.

متوسط مشاركة المرأة في القوة العاملة في العالم

%48

متوسط مشاركة المرأة في القوة العاملة في المنطقة العربية

%18.4

متوسط مشاركة الرجل في القوة العاملة في المنطقة العربية

%77.2

فجوة المشاركة في قوة العمل (الذكور – الاناث) 2018

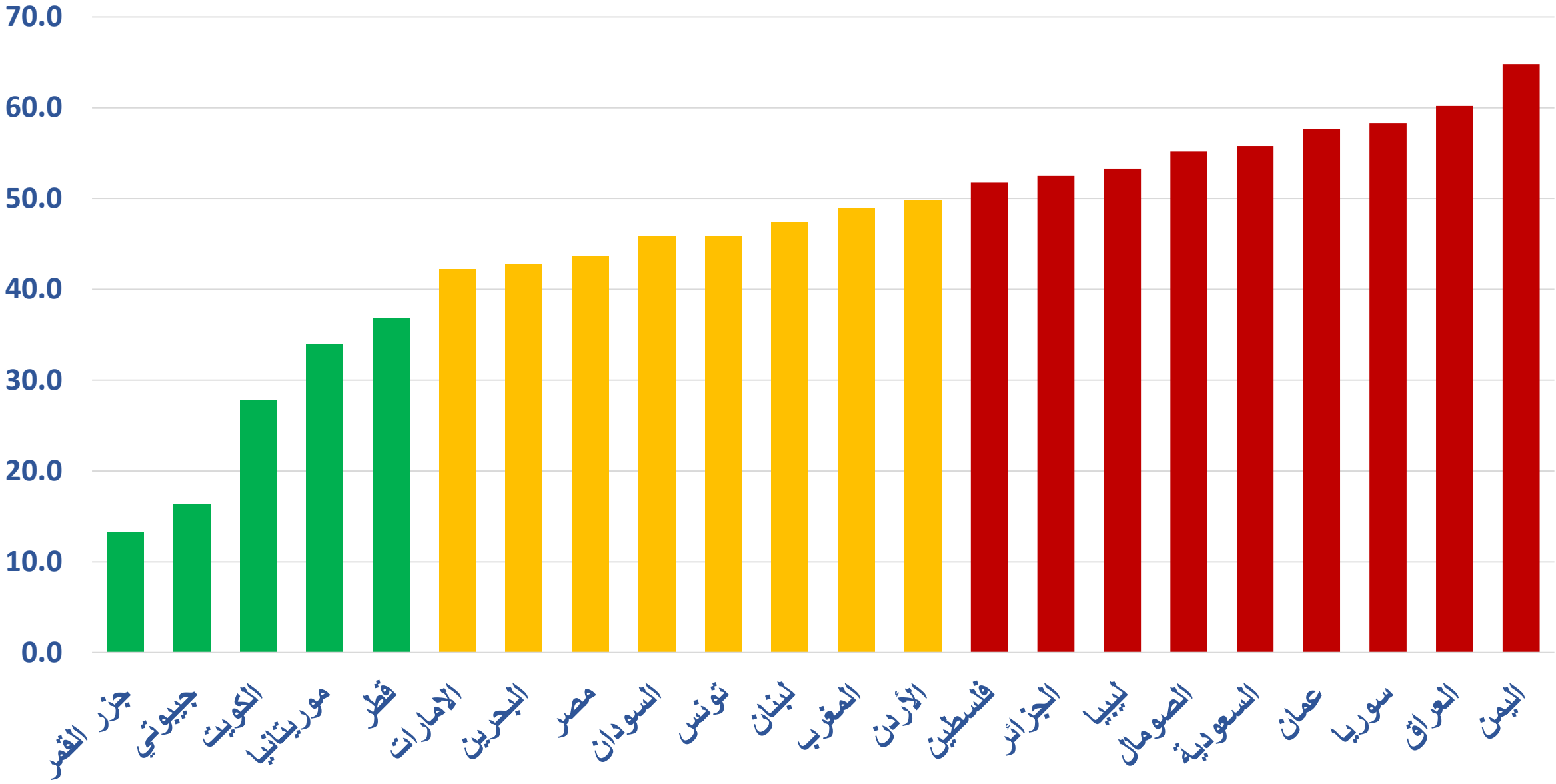

نسبة البطالة في الفئة العمرية 15 عاماً وأكثر، 2018

الدولة	اناث	ذكور	اجمالي	إ - ذ
الأردن	23.0	13.3	15.0	9.7
الإمارات	7.5	1.7	2.6	5.8
البحرين	3.5	0.3	1.0	3.2
تونس	22.6	12.9	15.5	9.7
الجزائر	21.3	10.1	12.2	11.2
جزر القمر	4.1	3.5	3.7	0.6
سوريا	20.6	6.0	8.1	14.6
جيبوتي	12.0	10.4	11.1	1.6
السودان	23.2	9.2	12.9	14
الصومال	15.4	13.6	14.0	1.8
العراق	12.3	7.2	7.9	5.1

الدولة	اناث	ذكور	اجمالي	إ - ذ
عُمان	12.9	1.7	3.1	11.2
فلسطين	50.8	24.7	30.2	26.1
قطر	0.6	0.1	0.1	0.5
الكويت	4.6	.9	2.1	3.7
لبنان	9.9	5.0	6.2	4.9
ليبيا	24.6	14.9	17.3	9.7
مصر	23.1	7.8	11.4	15.3
المغرب	10.4	8.6	9.0	1.8
السعودية	20.3	3.0	5.9	17.3
موريتانيا	12.9	9.1	10.3	3.8
اليمن	23.5	12.1	12.9	11.4

إنجازات في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بدور المرأة في العمل بأجر

1) يعتبر الإصلاح التشريعي المنجز من أهم الخطوات اللازمة لمعالجة إحدى أهم العوائق الهيكلية التي تحد من مشاركة المرأة في سوق العمل والتي من شأنها ضمان زيادة مشاركتها. قامت عدة دول بتطوير تشريعات تعزز المساواة في الأجر وتمنع التمييز على أساس الجنس. [قامت المغرب بوضع المادة 9 من مدونة الشغل التي تمنع التمييز المبنى على أساس الجنس وعاقبت على المخالفة في المادة 12 عن طريق فرض غرامة مالية - قامت الأردن بتعديل قانون العمل ليؤكد على مبدأ المساواة بالأجر للأعمال المتساوية القيمة، وتشديد العقوبة في حال إثبات هذا التمييز من قبل صاحب العمل].

2) انخرطت جميع الدول العربية في تنفيذ برامج لتحسين حصول المرأة على الخدمات المالية وتسهيل الحصول على الائتمان سواء من خلال برامج زراعية أو صناعية. كما صممت مشاريع ومبادرات لضمان مشاركة المرأة في مجال الاستثمار، ووصولهن إلى التقنيات الحديثة والذكية.
3) حماية المرأة العاملة [قامت السعودية بتطوير قانون ضد التحرش الجنسي بما في ذلك مكان العمل]
4) قانون تجريم عدم حصول المرأة على حقها في الميراث [مصر] وقانون المساواة بين الجنسين في الميراث [تونس].

إنجازات في مجال إعادة توزيع الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتعزيز التوفيق بين الاسرة والعمل

1) توسع في خدمات رعاية الأطفال في مراحل الطفولة المبكرة وهو ما يسهم في مساعدة المرأة العاملة على تحقيق التوازن بين دورها المهني ودورها العائلي.
2) تقديم مساندة مؤسسية لكبار السن من المصابين بأمراض مزمنة أو اللذين يعانون من الشيخوخة أو الذين يحتاجون إلى رعاية صحية ونفسية مكثفة وهو ما يخفف من المسؤولية الملقاة على المرأة العاملة. [الجزائر قانون يغطي الضمان الاجتماعي للنساء العاملات في الاقتصاد غير الرسمي للاستفادة من الأداءات العينية للتأمين عن المرض والامومة مقابل مبلغ شهري].

3) توفير المزايا المرتبطة بإجازة الأمومة/الأبوة/الوالدية.

4) قياس الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي لإدراجها في الإحصاءات وفي منظومة المحاسبة الوطنية وعلى سبيل المثال قامت كل من الجزائر والعراق وقطر والمغرب ومصر وعمان وفلسطين بتنفيذ مسح استخدام الوقت.

جهود مطلوبة في مجال التنمية الشاملة والرخاء المشترك والعمل اللائق

1) لم يحظ تعزيز حقوق ملكية الأراضي وضمان حيازتها، وتحسين الوصول إلى التقنيات الحديثة (بما في ذلك التقنيات الذكية للمناخ) والبنية التحتية والخدمات (بما في ذلك الإرشاد الزراعي) باهتمام كاف في الدول العربية. كما لم تضع معظم الدول العربية آليات لمشاركة المرأة المتساوية في هيئات صنع القرار الاقتصادي (على سبيل المثال، في وزارات التجارة والمالية والمصارف المركزية واللجان الاقتصادية الوطنية)، ولم تدعم بشكل كاف الانتقال من العمل غير الرسمي إلى العمل الرسمي، بما في ذلك التدابير القانونية والسياسية التي تفيد المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي.

2) تعزيز العمل اللائق للعاملين في مجال الرعاية المدفوعة الأجر، بمن فيهم العمال المهاجرين، وإجراء حملات أو أنشطة لزيادة الوعي لتشجيع مشاركة الرجال والفتيان في الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي، وإدخال تغييرات قانونية فيما يتعلق بتقسيم الأصول الزوجية أو استحقاقات المعاش التقاعدي بعد الطلاق والتي تعترف بمساهمة المرأة غير مدفوعة الأجر في الأسرة أثناء الزواج.

ثانياً: القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية

توصيف حالة الفقر والحماية الاجتماعية

- تعاني المجتمعات العربية من ظاهرة الفقر بدرجات متفاوتة.

اعتمادا على بيانات البنك الدولي لنسبة السكان تحت خط الفقر باستخدام خط الفقر الوطني أو باستخدام نسبة السكان تحت خط الفقر الدولي أو نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد يمكن القول ان ظاهرة الفقر متفاقمة في كل من السودان واليمن وموريتانيا والصومال وجزر القمر.

لا توجد بيانات حول الفجوة بين الجنسين في معدلات الفقر نظرا لان قياسات الفقر تقاس على مستوى الأسر المعيشية، إلا أن تأنيث الفقر يبدو جليا عند مقارنة معدلات الفقر بين النساء المسؤولات عن الأسر (المعيلات) لاسيما المطلقات منهن أو الأرامل بباقي أفراد المجتمع.

- تجلت مظاهر الفقر وتبعاته بين المهاجرين والنازحين وانعكست على النساء والفتيات بشكل خاص تجاوز الأوضاع المادية المرتبطة بتوفير الحاجات الأساسية إلى تهديد سلامة وكرامة النساء والفتيات وما ارتبط به من استغلال جنسي وزواج قصري وزواج مبكر.
- نسبة كبيرة من النساء العربيات يعملن في القطاع الزراعي ويغلب على أعمالهم العمل الموسمي منخفض العائد الذي لا يرتبط بقوانين لحماية حقوقهن، لا تتجاوز نسبة الإناث العاملات في قطاعات غير زراعية 17% من إجمالي الإناث العاملات وهي نسبة متدنية إذا ما قورنت بالمتوسط العالمي وهو 39%.

القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية

الحد من الفقر بين النساء والفتيات	تحسين النتائج الصحية للنساء والفتيات
تحسين الوصول إلى الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات	تحسين نتائج ومهارات تعليم النساء والفتيات

إنجازات الدول في مجال الحد من الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية

الحد من الفقر بين النساء والفتيات

- تبني سياسات وتنفيذ برامج ناجحة لدعم أنشطة تطوير ريادة المرأة في مجال الأعمال والمشاريع واستفادت منها الشابات العربيات بشكل خاص باعتبارها مسارات تسمح للنساء التغلب على التمييز الذي كثيراً ما يمارس ضدهن في سوق العمل. (برامج للشمول المالي موجهة للمرأة في الأردن - توظيف تكنولوجيا المعلومات لخلق فرص عمل للمرأة منصة رائدات الأعمال الإلكترونية بالإمارات وذلك لزيادة فرص الشابات في الحصول على عمل لائق).

- **تحسين الوصول إلى الحماية الاجتماعية للنساء والفتيات**

أحرزت عدد من الدول تقدماً في مجال تقديم أو تعزيز التحويلات النقدية المشروطة والمعاشات الاجتماعية وهو ما يمكنه أن يسهم إذا ما تحققت استدامة هذه البرامج إلى المساهمة في الحد من الفقر الذي تتعرض له الأسر العربية بصفة عامة والنساء والفتيات بصفة خاصة.

- الجزائر "المنحة الجزافية للتضامن" التي توفر مساعدة مباشرة مدفوعة من الدولة للفئات السكانية المحرومة والتي شكلت المرأة ثلثي المستفيدين من المنحة.
- مصر: برنامج التحويلات النقدية المشروطة "تكافل وكرامة" مصر
- سلطنة عمان: منح دراسية لأبناء أسر الضمان الاجتماعي مع توجه لتمكين الفتيات حيث حصلت الإناث على نحو ثلثي المقاعد المخصصة خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

❁ تحسين نتائج ومهارات تعليم النساء والفتيات

1) ارتفاع معدلات قيد الفتيات (الإجمالي والصافي) بالتعليم الابتدائي والثانوي. وكنتيجة للاهتمام بتعليم الفتيات، فقد اقترب دليل المساواة بين الجنسين في معظم الدول العربية من 100% باستثناء جيبوتي والصومال والعراق واليمن.
2) ارتفاع معدلات القيد الإجمالي في مراحل التعليم العليا (بعد الثانوي) حيث تجاوز المعدل نسبة الـ 50% في سبع دول عربية (السعودية – البحرين – سلطنة عمان – الجزائر – الامارات – فلسطين - ليبيا) مقارنة بثلاث دول فقط عام 2010. (سلطنة عمان أسرع نمو من 29% إلى 60%). انعكس هذا الإنجاز على دليل المساواة بين الجنسين في المرحلة العليا من التعليم ليتجاوز 100% في معظم الدول العربية (قطر أعلى الدول العربية في دليل المساواة بين الجنسين في مرحلة التعليم العليا نحو 7.4).

3) إتخاذ تدابير لزيادة وصول الفتيات الى التعليم والتدريب التقني والمهني وبرامج تنمية المهارات ولمواصلة دراستهن واستكمالها. (الجزائر برنامج الإدماج المهني للشباب حاملي الشهادات، الإناث نحو 80% من مجموع المستفيدين).

4) زيادة مستوى المهارات والتوسع في التدريب في المجالات الجديدة والناشئة، ولا سيما العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM) ترجمة الإنجاز المعرفي للفتيات إلى قيمة مضافة في الناتج المحلي الإجمالي (البحرين وجيبوتي ومصر والأردن والكويت وعمان وفلسطين)

5) تعزيز المناهج التعليمية لزيادة مراعاة منظور المساواة بين الجنسين والقضاء على التحيز (الأردن إعداد استراتيجية لدمج النوع الاجتماعي في سياسات وزارة التربية والتعليم وخططها وبرامجها).

❁ تحسين النتائج الصحية للنساء والفتيات

1) حملات للتوعية العامة/الصحة العامة وتحظى الحملات ذات الصلة بصحة المرأة باهتمام لاسيما ما يتعلق بالكشف المبكر لسرطان الثدي وسرطان عنق الرحم.
2) عدد من الدول العربية وعلى وجه الخصوص دول مجلس التعاون طورت العديد من الخدمات الصحية المرتبطة بالأمومة مثل نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف طبي وعدد الزيارات التي تتم خلال فترة الحمل.
3) حصول النساء على الخدمات الصحية من خلال توسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة أو خدمات الصحة العامة، ونتج عن ذلك خفض ملحوظ في معدلات الإصابة بالأمراض السارية والمعدية وخفض في معدلات وفيات الأمومة.

جهود مطلوبة في مجال القضاء على الفقر والحماية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية

1) توجيه مزيد من الاهتمام لتحسين الوصول إلى حد أدنى من الحماية الاجتماعية للشرائح الاجتماعية المهمشة مثل النساء اللاتي يعملن في وظائف غير رسمية، بما في ذلك العاملات في المنازل؛ والمهاجرات واللاجئات؛ والنساء اللاتي يعشن في أوضاع إنسانية صعبة.
2) إتاحة مزيد من فرص العمل بأجر وفرص العمل اللائق للنساء، نظرا لأن تعزيز وصول النساء الفقيرات إلى العمل اللائق من خلال سياسات سوق العمل النشطة مثل التدريب على العمل، والمهارات، وإعانات التشغيل، أحد الأدوات الفاعلة للحد من الفقر بين النساء وبين أفراد الأسر التي تعولها امرأة.

3) تحقيق الشمول في خطط الضمان الاجتماعي وعدم التركيز فقط على توفير المعاشات التقاعدية واستكمال ذلك بتغطية المخاطر الأخرى، مثل البطالة أو الأمومة.
4) تحقيق المساواة في الحصول على الحماية الاجتماعية وعدم الاقتصار على العاملين بعقود نظامية فقط، وإدماج العمال المؤقتين، العمال الزراعيين، عمال المنازل، العمال غير النظاميين، العمال المهاجرين، والعاملين لحسابهم الخاص.
5) التوافق حول أرضيات الحماية الاجتماعية وأهميتها في المساعدة في حل المشاكل الاجتماعية الرئيسية وإلى صياغة سياسات جديدة من شأنها وضع أرضيات صلبة للحماية الاجتماعية.

ثالثاً: التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية

نسبة السيدات اللاتي تعرضن لعنف من قبل الزوج، لآخر سنة متاحة.

	عنف جسدي	عنف جنسي	عنف معنوي
جزر القُمر	5.6	1.8	8.1
مصر	**25.2**	4.1	18.8
الأردن	17.5	5.1	20.6
موريتانيا	1.2	**17.3**	**59.9**
فلسطين	**30.6**	**14.6**	**58.8**
تونس	20.3	5.2	24.8

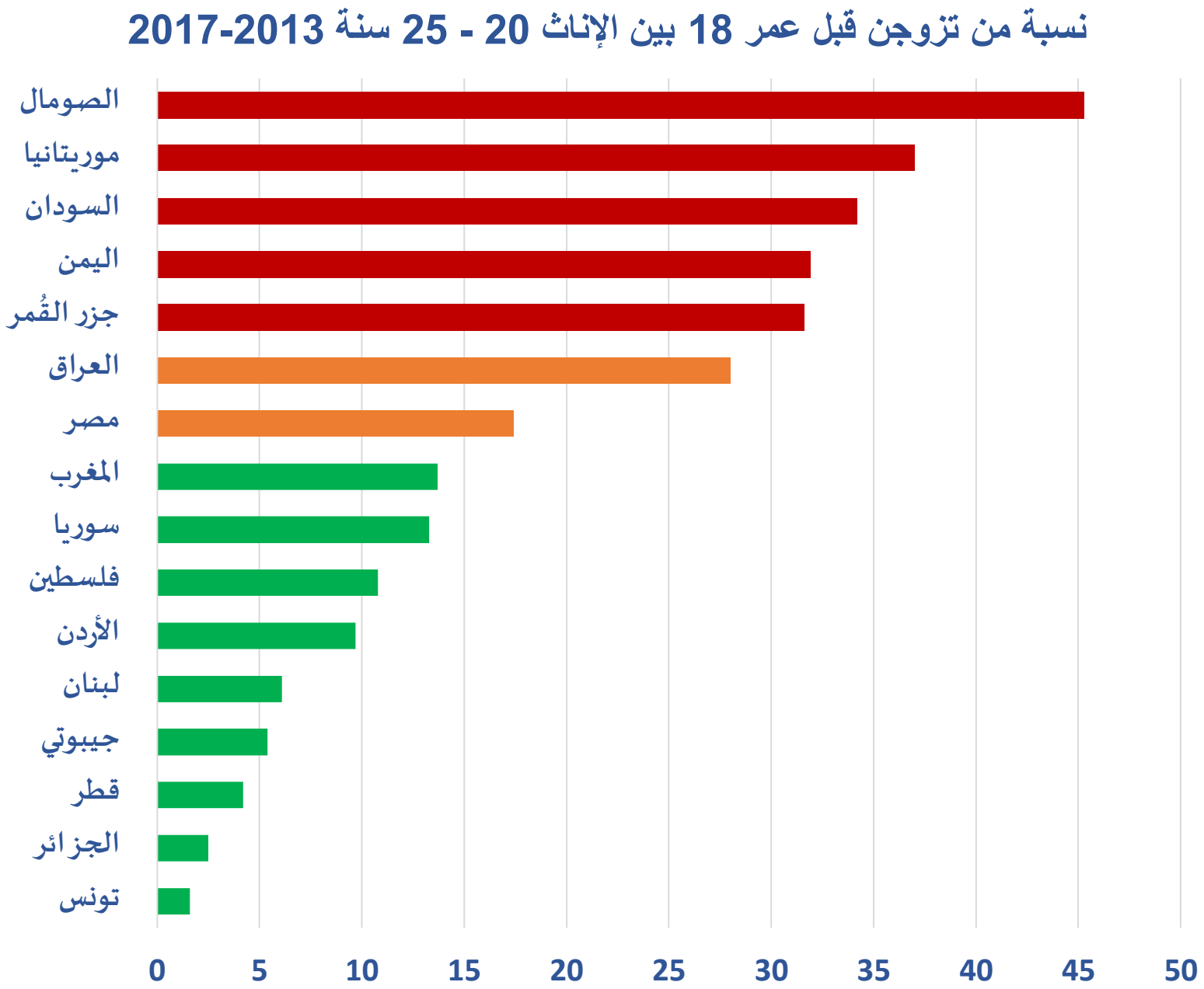
نسبة من تزوجن قبل عمر 18 بين الإناث 20 - 25 سنة 2013-2017
الصومال
موريتانيا
السودان
اليمن
جزر القُمر
العراق
مصر
المغرب
سوريا
فلسطين
الأردن
لبنان
جيبوتي
قطر
الجزائر
تونس
0
5
10
15
20
25
30
35
40
45
50

إنجازات الدول في مجال التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية

1) الحد من تزويج القاصرات والزواج القسري،
2) مواجهة التحرش الجنسي والعنف في الأماكن العامة، وفي الأماكن التعليمية وفي العمل،
3) الحد من العنف المنزلي، بما في ذلك العنف الجنسي.
4) مكافحة ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث).

على المستوى القانوني	على المستوى السياساتي

فعلى **الصعيد القانوني**، تنص الدساتير في دولتين فقط هما تونس (دستور 2014 المادة 46) ومصر (دستور 2014 المادة 11) صراحة على حماية النساء والفتيات من العنف. وعنيت معظم الدول العربية بإرساء البيئة التشريعية للتصدي للعنف ضد المرأة من خلال إصدار أو تعزيز قوانين لمناهضة العنف ضد المرأة، وأصدرت أربع دول قوانين بشأن العنف ضد المرأة هي البحرين وتونس ولبنان والسعودية. واستكملت بعض الدول إطار العمل للقضاء على العنف ضد المرأة بتغليظ العقوبات على الجاني، إلا أن قلة من الدول واجهت العنف الأسري وهو ما اتبعته المغرب من تغليظ العقوبات على الزوج أو الطليق او الخاطب أو أي شخص ينتهك الحياة الشخصية للمرأة لتصل إلى السجن لمدة 5 سنوات وغرامة من 5000 إلى 50000 درهم.

وعلى الصعيد **السياساتي** أصدرت 9 دول استراتيجيات قائمة بحد ذاتها تتناول العنف ضد المرأة هي الأردن والبحرين وتونس والسودان والعراق وفلسطين ومصر والمغرب وموريتانيا، يضاف إلى ذلك لبنان واليمن (تم تناول العنف ضد المرأة ضمن الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة).

كما تم اتخاذ تدابير لتطبيق القوانين والسياسات ذات الصلة وتنفيذها وشمل ذلك إنشاء إدارات متخصصة في وزارات الداخلية لمكافحة العنف ضد المرأة وإنشاء شرطة نسائية تختص بالحد من العنف الممارس في المجال العام.

وعلى التوازي حققت الدول العربية تقدماً في مجال تقديم أو تعزيز الخدمات للوقاية من التعرض للعنف مثل خطوط المساعدة الهاتفية وتطبيقات المحمول، والخدمات المقدمة للناجيات من العنف مثل الملاجئ، والخدمات الصحية والنفسية، والخدمات القانونية، والمشورة، والإيواء.

وعنيت معظم الدول العربية في سبيل القضاء على العنف الممارس ضد النساء والفتيات **وخاصة الذي تيسره التكنولوجيا** إلى زيادة الوعي العام وتغيير النظرة النمطية والسلوكيات السلبية المتصلة بالعنف المبني على أساس النوع الاجتماعي. وأحد الأنشطة التي تم تنفيذها في معظم الدول العربية ولاقت نجاحاً هي حملة الـ 16 يوم لمكافحة العنف ضد المرأة في إطار الاحتفال باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، وقامت جامعة الدول العربية بالتعاون مع المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بإطلاق فعاليات الحملة لعام 2018 من مقر الأمانة العامة.

تقوم جامعة الدول العربية بإعداد تقرير إقليمي حول الجهود المبذولة من قبل الدول العربية تفاعلاً مع الحملة الدولية "16 يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة " سنوياً

نُفذت مبادرات وطنية عديدة منها: "ما تسكتوش، التحرش جريمة" (الأردن)، و"اكسري حاجز الهوان، من حقك تعيشي في أمان" (مصر)، و "لا شرف في الجريمة" (فلسطين)، و "الحقيبة التوعوية المدرسية" (البحرين).

العراق في مجال تغيير تمثيل النساء والفتيات في وسائل الإعلام والمحاولة التي نفذتها مصر للعمل مع الرجال والفتيان حملة "لأني رجل".

وتناول البحرين قضية العنف من منطلق مبني على الاسانيد والقرائن وتمثل ذلك في إطلاق القاعدة الوطنية لبيانات واحصائيات العنف الأسري "تكاتف"، كما وضعت الجزائر قاعدة البيانات الإدارية "أمان" في 2018 لجمع كل البيانات الخاصة بالعنف ضد المرأة ومعالجتها.

تحديات وجهود مطلوبة في مجال التحرر من العنف والوصم والقوالب النمطية

1) تفاوتت درجة التراجع في تزويج القاصرات، كأحد أشكال العنف ضد المرأة، من دولة لأخرى مع وجود تفاوتات بين المناطق الحضرية والريفية، هناك حاجة لمزيد من الجهود في العراق واليمن والصومال وجزر القمر والصومال والسودان وموريتانيا.

2) البيانات الخاصة بقياس العنف الذي تتعرض له المرأة في المجتمع لا تغطي سوى عدد قليل من الدول العربية كما لا يتم جمعها بدورية منظمة تسمح بالتعرف على اتجاه الظاهرة، ناهيك عن عدم استقرار التعريفات الخاصة بالعنف في الأنظمة الإحصائية للدول.

3) القيم السائدة والقوالب النمطية التي تسيطر على بعض المجتمعات تحول دون نفاذ جزء كبير من النساء إلى العدالة لاسيما النساء المهمشات والنساء اللاتي ينتمين إلى شرائح محافظة.

4) هناك حاجة ماسة في المنطقة العربية لتوجيه جهد وموارد أكبر لرصد وتقييم تأثير العنف ضد النساء والفتيات، ولتوليد الأدلة ولجمع البيانات المتعلقة بالعنف، بما في ذلك ما يتعلق بمجموعات معينة من النساء والفتيات، كما أن هناك حاجة إلى ادخال أو تعزيز التدابير الرامية إلى تحسين فهم أسباب العنف ضد المرأة وعواقبه بين المسؤولين عن تنفيذ تدابير إنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

5) اتباع نهج مترابط في التعامل المتكامل مع ظاهرة العنف ضد المرأة يأخذ في الاعتبار المداخل المختلفة في حالة تنوع المسؤول عن ممارسة العنف (الزوج، المحارم، الاغراب) ومكان ممارسة العنف (المنزل، مكان العمل، مكان الدراسة، وسائل المواصلات، المجال العام)، كما يجب عدم تجاهل السياق الثقافي السائد والذي يميل إلى إلقاء اللوم على الضحية وتفضيل السكوت عن الواقعة حتى لو أدى ذلك إلى إفلات الجاني من العقاب.

رابعاً: المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين

المؤشر الفرعي	المتوسط
التنقل	53.75
بدء العمل	43.75
الأجر	33.75
الزواج	23
الانجاب	30
إدارة الأعمال	77.5
إدارة الاصول	41
التقاعد	60

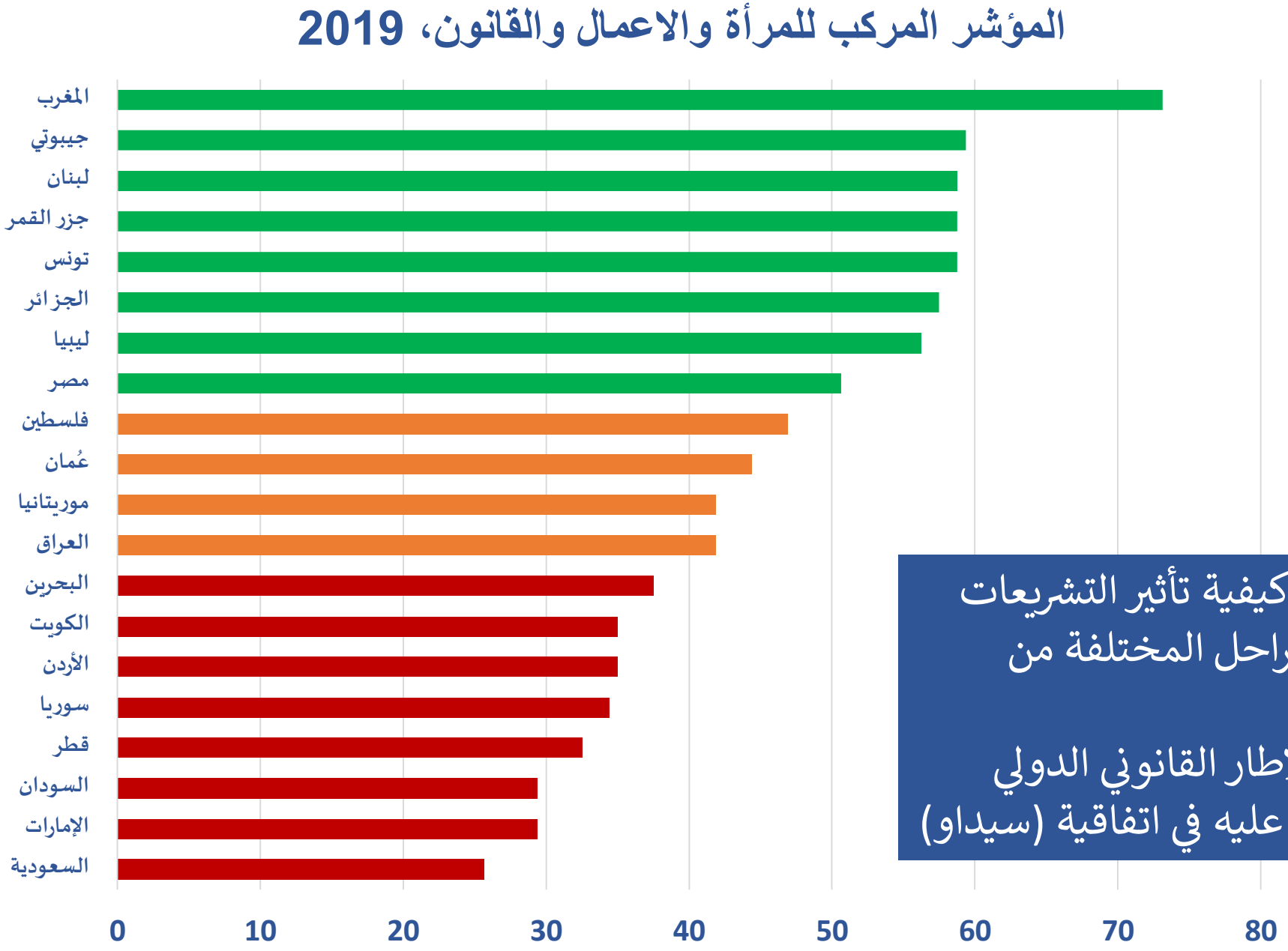

مؤشر المرأة والأعمال والقانون يعكس كيفية تأثير التشريعات على تكافؤ الفرص بين النساء خلال المراحل المختلفة من حياتهن العملية.

يتكون من 8 مؤشرات فرعية ترتبط بالإطار القانوني الدولي لحقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في اتفاقية (سيداو)

إنجازات الدول في مجال المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين

1) زيادة مشاركة المرأة في المجال العام (قانون القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري في تونس).
2) زيادة حضور المرأة في المجال السياسي نتيجة اتخاذ إجراءات وتدابير متنوعة نتج عنه تحسن ملحوظ في نسبة المقاعد التي تشغلها المرأة في المجالس النيابية والتي تجاوزت الربع في 5 دول عربية (تونس – السودان – جيبوتي – الجزائر – العراق) وتراوحت بين 15% وأقل من 25% في تسع دول عربية (الصومال – الامارات – المغرب – موريتانيا – السعودية – ليبيا – الأردن – البحرين – مصر) ولكنها لا زالت أقل من 15% في باقي الدول العربية. وتدخلات للتمييز الإيجابي (قطر – السعودية – الامارات).

3) زيادة تمثيل المرأة في الحكومات الامارات (28%) تونس (23%).

4) تمثيل المرأة في القضاء. تتجاوز النسبة 40% في كل من لبنان وتونس والجزائر وتتراوح بين 20% و40% في جيبوتي والمغرب والأردن.

5) تقلدت المرأة مراكز مرموقة في الحقل الأكاديمي والدبلوماسي وأحرزت نجاحات ملحوظة في قطاع الأعمال.

6) تمكين المرأة من التعبير والمشاركة في صنع القرار في وسائل الاعلام (الكويت والعراق والأردن وفلسطين وسوريا والبحرين)

7) تعزيز الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفيرها بتكلفة ميسورة والتمكين من استخدامها للنساء والفتيات (سلطنة عمان).

تحديات وجهود مطلوبة في مجال المشاركة والمساءلة والمؤسسات المراعية لمنظور المساواة بين الجنسين

1) لايزال تمثيل المرأة منخفضاً على جميع مستويات الحكم في المنطقة العربية، فمتوسط نسبة النساء العضوات في البرلمان على الصعيد الإقليمي هي 19 % وهي أدنى بكثير من المتوسط العالمي.
2) تتشكل معظم الحكومات العربية من الرجال ولا تتولى المرأة في الغالب حقائب أساسية.
3) تواجد محدود ضمن اطر التنمية المحلية.
4) إقرار الموازنات المراعية للنوع الاجتماعي

5) عوائق متشابكة يتقاطع فيها السياسي بالاجتماعي بالاقتصادي بالثقافي ليشكل منظومة غير مرحبة بأدوار قيادية للنساء تتصدى وبقوة في الكثير من السياقات لمنطق الحقوق المتساوية.

6) العوائق المؤسسية والبنيوية تعيق المشاركة السياسية للمرأة ومنها منظومة التشريعات التمييزية ضد النساء في مجالات الاسرة والاحوال الشخصية والعمل وكذلك في مجال الحماية من العنف، كما أن الهياكل والبنى الرسمية والحزبية هي هياكل لا تراعي المساواة بين الجنسين ولا تزود المرأة بالأدوات التي تحتاجها لاقتحام المجالات السياسية.

7) توفير فرص للإرشاد والتدريب على القيادة وصنع القرار والخطابة العامة وتأكيد الذات والحملات السياسية.

8) تشجيع المشاركة السياسية للأقليات او الشابات.

9) جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالمشاركة السياسية للمرأة.

10)منع العنف ضد المرأة في المجال السياسي والتحقيق بشأنه وملاحقة من يقوم به وتوقيع العقاب عليه.

خامساً: المجتمعات المسالمة التي لا يُهمّش فيها أحد

إنجازات الدول في مجال تحقيق المجتمعات المسالمة التي لا يهمش فيها أحد:

- **المرأة والسلام والأمن**

1) اعتماد و/أو تنفيذ خطة عمل وطنية معنية بالمرأة والسلام والأمن.
2) دمج الالتزامات الخاصة بالمرأة والسلام والأمن في أطر السياسات والتخطيط والرصد الرئيسية على المستوى الوطني وفيما بين الوزارات والأجهزة التنفيذية.
3) استخدام إستراتيجيات الاتصال بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي لزيادة الوعي بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن.
4) زيادة مخصصات الميزانية لتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

5) اسهامات في قوات حفظ السلام الدولية وتلعب بذلك دوراً هاماً في منع نشوب الصراعات وحلها وإقامة السلام والعمل الإنساني والاستجابة للأزمات (الأردن-مصر-المغرب).

مثال: مبادرة لتصبح هذه القوات أكثر حساسية لمنع انتهاكات القانون الإنساني الدولي وانتهاكات حقوق الإنسان تجاه النساء والفتيات في حالات النزاعات المسلحة (مصر 10% من القوات على الأقل من الإناث).

❁ توفير الحماية من الانتهاكات التي تطال النساء والفتيات في سياق النزاعات:

1) جهود تشريعية رامية الى مكافحة العنف ضد المرأة والى تعزيز وصول اللاجئات والنازحات الى العدالة عبر تطوير قدرات الأجهزة الأمنية.

2) توثيق استخدام الاغتصاب كسلاح حرب في بعض الدول التي تشهد نزاعات.

إلا أنه لا يزال هناك ضعفاً عاماً في مسار انضمام دول المنطقة الى نظام روما الأساسي والى اتفاقية وضع اللاجئين لعام 1951.

القضاء على التمييز ضد حقوق الأطفال الإناث وانتهاكها

1) تشير المؤشرات الدولية إلى نجاح الدول العربية في زيادة التحاق الفتيات بالتعليم وفي تعزيز حصول الفتيات على التعليم الجيد، كما توجد كثير من النماذج الناجحة في مجال تنمية المهارات والتدريب لاسيما تنمية الابتكار وريادة الأعمال.

2) توجد أدلة على تنفيذ سياسات وبرامج للقضاء على العنف ضد الفتيات، بما في ذلك العنف البدني والجنسي والممارسات الضارة إلا أن غياب الإحصاءات الدقيقة عن تطور ظاهرة العنف يحول دون تقييم هذه الجهود بشكل موضوعي.

تحديات وجهود مطلوبة في مجال تحقيق المجتمعات المسالمة التي لا يهمش فيها أحد:

1) الجهود والموارد المطلوبة لإقامة سلام عادل ومستدام وتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن تتجاوز قدرات كثير من الدول العربية لاسيما في ظل وضع إقليمي يتسم بالتوتر.

2) لا توجد شواهد على اتخاذ خطوات للحد من النفقات العسكرية المفرطة و/أو السيطرة على توافر الأسلحة، كما لا توجد شواهد لإعادة تخصيص الأموال من الإنفاق العسكري إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لتظل المنطقة العربية مثقلة بإنفاق عسكري مرتفع على حساب تحقيق تنمية مستدامة.

3) تأثير النزاعات المسلحة في قولبة مفاهيم العدالة بين الجنسين وفي تصاعد موجات العنف الجنسي والعنف على أساس النوع الاجتماعي إضافة الى العنف المنزلي.

4) يزداد الأمر صعوبة مع استمرار المعوقات التي تحول دون وصول النساء الى العدالة في سياق النزاعات والمرتبطة بالمواقف الاجتماعية والسياسية والفرص الاقتصادية والاجتماعية، والممارسات التشريعية والسياسية والأهم هو تراجع قدرات النساء على اللجوء الى السلطات القضائية والتشريعية وآليات الانفاذ الحكومية الأمر الذي يزيد من فرص لجوء العديد من النساء الى نظم العدالة غير الرسمية.

5) على الرغم من انضمام غالبية الدول العربية الى اتفاقية حقوق الطفل، وعلى الرغم من جهود الدول في حماية الأطفال ولا سيما الطفلات، تتسبب النزاعات المسلحة في المنطقة العربية في وضع مأساوي لآلاف الأطفال وأشكال الخطر متعددة، ابتداء من ضعف توفير الخدمات الصحية وسوء التغذية، مروراً بعدم الالتحاق بالدراسة أو الخروج منها مبكرا إذ يظل التعليم للجميع عملاً غير مكتمل في الدول العربية مع بقاء حوالي 5 ملايين طفل في سن الدراسة خارج المدرسة في المنطقة 60٪ منهم من الفتيات، وصولا الى العنف الذي يصل الى حد قتل وموت الاطفال في اليمن وسوريا وليبيا وفلسطين إضافة الى عمالة الأطفال التي تفاقمت بسبب هشاشة الاقتصاد والنقص في فرص التعليم والمعايير والأعراف الاجتماعية المواتية .

6) معالجة السلبيات في النتائج الصحية التي ترجع إلى سوء التغذية والحمل المبكر (مثل، فقر الدم) والتعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المنقولة جنسيًا، والمستويات المفرطة من الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي الذي تضطلع به الأطفال الإناث.

7) لا زالت بعض الدول العربية تواجه تحديات في استمرار زواج القاصرات والزواج المبكر والزواج القسري لاسيما في مناطق الصراعات وبين المهاجرين هجرة قسرية.

8) في ظل منظومة القيم السائدة، يتطلب الأمر في السنوات القادمة مزيداً من الاهتمام باتخاذ التدابير لمكافحة الأعراف والممارسات الاجتماعية السلبية وزيادة الوعي باحتياجات وإمكانيات الطفلات، وتعزيز وعي الفتيات بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمشاركة فيها.

سادساً: الحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها

سادساً: الحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها

أعطى منهاج عمل بيجين الأولوية لتعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين كعملية تسمح بتقييم انعكاسات أي إجراء مخطط له على النساء والرجال بما في ذلك التشريعات أو السياسات أو البرامج في أي مجال وعلى جميع المستويات.

إلا أن أولوية الحفاظ على البيئة وحمايتها يتوارى في معظم الدول العربية أمام البرامج العاجلة لتوفير الحاجات الأساسية للمواطنين.

إنجازات الدول في مجال الحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها

1) جهود في مجال دعم مشاركة المرأة وقيادتها في إدارة البيئة والموارد الطبيعية وحوكمتها وفي زيادة وصول المرأة إلى الأراضي والمياه والطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية والتحكم فيها.
2) رفع مستوى الوعي بشأن المخاطر البيئية والصحية الخاصة بنوع الجنس (مثل المنتجات الاستهلاكية، والتكنولوجيات، والتلوث الصناعي)

على سبيل المثال شكل إدماج مقاربة النوع في التخطيط والبرمجة أحد إستراتيجيات الحكومة المغربية لتنفيذ خطة العمل الحكومية للمساواة ما بين المرأة والرجل. تحقيقا لهذا الهدف أعدت الحكومة دراسة استراتيجية حول" مأسسة إدماج مقاربة النوع في قطاع الماء." وقد هدفت الدراسة الى مأسسة مبدأ المساواة بين الجنسين في الآليات الإدارية لقطاع المياه وترسيخه في الممارسات والبرامج والمشاريع، من خلال مسارات متعددة.

الجهود المطلوبة في مجال الحفاظ على البيئة وحمايتها وإصلاحها

1) تناول قضايا البيئة من منظور إعلان ومنهاج عمل بيجين.
2) إدماج المنظورات والاهتمامات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في السياسات البيئية بشكل يتسم بالمؤسسية والاستدامة.
3) ضمان استفادة المرأة بشكل متكافئ من الوظائف اللائقة في الاقتصاد الأخضر وهو ما يسمح بتحسين التوازن بين الجنسين في التشغيل.
4) الاهتمام برصد وتقييم تأثير السياسات البيئية ومشاريع البنية التحتية المستدامة على النساء والفتيات، وبتعزيز الأدلة والبراهين المتصلة بأثر هذه السياسات.
5) تعزيز وتنفيذ القوانين والسياسات المراعية لاعتبارات المساواة بين الجنسين ذات الصلة بالحد من مخاطر الكوارث، ومقاومة المناخ والتخفيف من تأثيراته.

مع الشكر

المدة	الأجر	نسبة تمويل الضمان الاجتماعي	الدول
120 يوم	أجر كامل	%75 %0	مصر سوريا
14 أسبوع	أجر كامل	%100 %50 %0	العراق – المغرب – الجزائر – موريتانيا جيبوتي جزر القمر
	نصف أجر	%0	الصومال
10 أسابيع	أجر كامل	%100 %0	الأردن الكويت – السعودية – فلسطين – لبنان – اليمن - البحرين
8 أسابيع	أجر كامل	%0	السودان
7 أسابيع	أجر كامل	%0	قطر - عمان
45 يوم	أجر كامل	%0	الامارات
30 يوم	ثلثي الأجر	%100	تونس